

بعض تجارب الخصخصة في أمريكا اللاتينية – (4) تجربة الأرجنتين ومن "البلرة" ما قتل!

د. صالح ياسر

لم تكن تداعيات الأزمة المالية المكسيكية التي وقعت عام 1994 تخص المكسيك وحدها بل تنأثر رذاذها ليشمل العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، حيث تأثر جزء كبير منها بحالة ركود قوية و لم تحافظ معدلات النمو على ثباتها إلا بزيادة الديون الخارجية وما يرتبط به من شروط قاسية تفرضها المؤسسات والبلدان المقرضة، والعجز في المداخل¹.

المطلب الأول: ما قبل العاصفة- جذور الأزمة

لم تكن الأزمة الأرجنتينية بنت ساعتها بل أن جذورها تعود الى تاريخ مبكر. ويمكن القول أنها نتجت عن سلسلة طويلة من الفشل المتراكم طوال عقود من الزمن تجلت معالمه في التالي 2 :
- استنفاد نموذج التصدير الزراعي في الثلاثينات من القرن العشرين ونظام التصنيع المتخلف وترجمته السياسية الشعبوية أي البيرونية (بين 1945 و 1955) وجميع الصيغ المحافظة.

- السلطوية أو الدموية أو "الديموقراطية" التي لم تؤمن استقرار المجتمع منذ الانقلاب العسكري في عام 1955، والالتقاء الذي حصل في التسعينات بين رأسمالية "وطنية" أفلة وطفيلية ورأسمالية شمولية خاضعة للمضاربات المالية.

- إضافة الى ذلك شكل تزايد الدين الخارجي، العام والخاص، عاملا رئيسيا في تدهور الوضع. فالدين العام بقي مستقرا نسبيا في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات، وما ساعد في وهم الاستقرار هذا العائدات الكبرى من الرساميل الناتجة عن الخصخصة الواسعة للمؤسسات العامة. لكن ما أن استهلكت أموال الخصخصة حتى استعاد الدين العام وتيرة نموه ليبلغ (110) مليار دولار في نهاية 1998. إضافة الى ذلك فإنه مقابل مضاعفة الدين العام خلال هذه الفترة، زاد الدين الخاص بما يقارب السبعة أضعاف، من (5.3) مليار الى (35) مليار دولار (بحسب التقديرات الرسمية في حينه).

- وارتبط ذلك بتفكك النسيج الإنتاجي الذي كان قد بدأ في الثمانينات (أو حتى قبل ذلك في بعض الحالات). ومن جملة ما حدث هو انتقال قسم من البورجوازية المحلية ومن خلال ارتباطه بالمصالح المالية والمافيووية الشمولية نحو الأعمال الطفيلية غير الشرعية أو "شبه الشرعية"، ابتداء بتجارة المخدرات وصولا الى نهب الدولة.

محور الأزمة الأرجنتينية: ربط سعر صرف العملة المحلية (البيزو) بالدولار

¹ قارن:

A. Gruszczak, "Polityka Państw Ameryki Łacińskiej wobec kryzysu środkowoamerykańskiego", Wydawnictwo Adam Marszałek, Toruń 1996.

² لمزيد من التفاصيل قارن: خورخي بنشناين، "عاصفة تهدد الاقتصاد الأرجنتيني"، "لوموند ديبلوماتيك"، يوليو/تموز 2001 ؛ كذلك: Urszula Zuławska, *Argentyński kryzys walutowy – geneza, op., cit., s. 38 i nast.*

منذ مطلع التسعينات أدت سياسة الانفتاح على الاستيراد والمحافظة المصطنعة على سعر العملة المحلية (البيزو Peso) (البيزو كان حينها يعادل دولارا أمريكيا واحدا) الى تفاقم كبير في العجز في الميزان التجاري. وبالفعل أقر "السوبر وزير/وزير الاقتصاد" في ولاية كارلوس منعم الأولى، السيد **دومينغو كابايو**، نظام تحويل البيزو الى دولار وادخله الى الدستور.

شكل ربط سعر صرف البيزو بالدولار محور الأزمة الأرجنتينية. فبعدما جرى تحديد هذه الموازنة في العام 1991 لم يعد بالإمكان السيطرة عليها، غير أن هذا المآل المتوقع أساساً لم يكن النتيجة الوحيدة لسياسة لا تفي بالغرض المطلوب. فالاضطرابات النقدية ليست إلا انعكاساً لحالات التناقض في النظام النيوليبرالي على الصعيد الخارجي (أي اندماج في السوق العالمية) والداخلي (أي توزيع الثروة المتحققة). ومن أجل فهم ذلك يجب العودة الى ثمانينات القرن الماضي، ففي تلك الحقبة حدث انعطاف مهم في السياسة النقدية في الدول الثلاث الكبرى في أمريكا اللاتينية، أي: **البرازيل والمكسيك والأرجنتين**.

كانت **النتيجة الفورية** لهذه الموازنة ارتفاعاً في أسعار السلع الأرجنتينية كما كانت لها نتائج سلبية على العديد من الصناعات المحلية التي باتت تجهد في سبيل التصدير. في الوقت نفسه، تضاعف شراء البضائع الأجنبية التي اجتاحت السوق الداخلي لتتنافس قطاعات كبيرة من الاقتصاد الأرجنتيني. وكان من نتيجة ذلك كله زيادة البطالة لكن ذلك تسبب أيضاً في عرض متزايد للسلع المحلية مما حدّ من التضخم. أضيفت هذه المساواة النقدية الجديدة الى **التمركز المالي والتجاري والصناعي** فشجعت قيام **نموذج استيرادي** تهيمن عليه، بالأساس، حفنة من الشركات المتعدية الجنسية. وجاءت النتيجة هنا أيضاً تضخماً للدين الخارجي و "تصحيحاً" أكثر إيلافاً في كل مرة، يفترض بها الحد من عجز الميزان التجاري وتخفيف وتيرة الدين.

ويمكن الاتفاق مع ما طرحه بعض الاقتصاديين الأمريكيين اللاتينيين³ الذين أشاروا الى أن سياسات خفض التنافسي للعملة أدت فعلاً الى نمو الصادرات لكن **الثمن المعاكس** الفوري كان **التضخم**. فإذا كان خفض قيمة العملة قد ساعد في تدني أسعار الصادرات نسبياً، فقد كان له أثر موازٍ هو رفع ثمن الواردات مما انعكس ارتفاعاً في مجمل السلع والخدمات. وما يلاحظ هنا هو تدخل آلية ليست اقتصادية كلياً، ففي معظم الحالات كان المستوردون يستغلون ارتفاع الأسعار الناتج من خفض قيمة العملة كي يحققوا، وفي طريقة يمكن وصفها عن حق بالمضاربة، حصصاً إضافية في هوامش الربح المتاحة.

لقد أدى التضخم الى ارتفاع فاحش في معدلات الفوائد، وبدورها راحت تتزايد الفوائد المدفوعة عن الدين العام. وحتى عندما كان يصار الى إقامة التوازن في الموازنة (قبل دفع الفوائد) وأيضاً الى تعويمها، كان العجز العام يتعمق. فكان على الدولة أن تستدين كي تدفع الفوائد التي تتزايد مع التضخم، وتضاءلت الموارد المتوفرة لدفع الدين الخارجي بالقدر نفسه. وسرعان ما اتخذت هذه الآلية منحى انحرافياً خارجاً عن السيطرة، إذ جسّد التضخم خسارة ملموسة في قيمة العملة أدت، بدورها، الى تغذية الحلقة الجهنمية. وبرزت ظاهرة التضخم الهائل في معظم الدول بحيث بلغت حداً أقصى وصل الى **4900%** في العام **1989** في الأرجنتين وتسبب في حال من التفكك الاجتماعي. ففي أواخر شهر أيار/مايو من تلك السنة هزت (روزاريو)، المدينة الثانية في البلاد، اضطرابات وأعمال نهب تسبب قمعها بسقوط 14 قتيلاً.

المطلب الثاني: "الثورة الاقتصادية" على الابواب.. ورايات الخصخصة ترفرف في سماء الارجننتين !

المقدمات

³ قارن على سبيل المثال لا الحصر ميشال هوسون، "هذا الافتتان القاتل بالدولار"، "لوموند ديبلوماتيك"، فبراير/شباط 2002.

كانت الأرجنتين في مقدمة البلدان النامية التي مرّت بإجراءات "تحريرية" اقتصادية عميقة بهدف إطلاق آلية السوق، وتحرير التجارة وحركة رأس المال مع العالم الخارجي فيما يعرف بالإصلاحات النيوليبرالية، التي جرت منذ منتصف الثمانينيات⁴. واستمرت هذه الإجراءات "التحريرية" طوال عقد التسعينيات حتى حدوث الأزمة المالية الطاحنة التي ضربت البلاد في 2001، والتي أفضت إلى إفلاس الأرجنتين مع تراكم المديونية العامة الخارجية والداخلية، وبلوغ العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات مستويات لم يتمكن الاقتصاد الأرجنتيني من تحملها.

مرّت الأرجنتين بإحدى أكثر عمليات التحول النيوليبرالي إيلافا وعنفًا وعمقا وسرعة في العقود الثلاثة الماضية. وقد أدت هذه السياسات واسعة النطاق إلى إفلاس وإغلاق العديد من المصانع، لعدم قدرتها على منافسة الواردات، والتي صارت تدخل إلى الأسواق المحلية دون حماية جمركية تذكر، في ظل تحرير التجارة الخارجية. وكرد فعل على تزايد معدلات البطالة الناتجة عن الإجراءات النيوليبرالية شرع العمال في تنظيم أنفسهم بهدف الدفاع عن مصدر دخلهم الوحيد والمتمثل في العمل⁵.

من المعروف أن الأرجنتين خرجت من فترة الدكتاتورية العسكرية مثقلة بالديون وأسيره نظام حوكمة شركاتي سلطوي وفاسد. وكانت حكومة كارلوس منعم⁶ قد طلبت في العام 1991 أن يتم القضاء على التضخم الهائل. وقد حظي ذلك التوجه بتأييد المجموعة الدولية المالية، وأعدّ لـ "ثورة اقتصادية" برزت "إصلاحاتها" بين الأكثر راديكالية في القارة. ومع أن منعم من أتباع بيرون Peron⁷ فقد عمد إلى تطبيق التعليمات الآتية من خبراء واشنطن ووصفه "فتيان شيكاغو" بكل دقة، من تفكيك القطاع العام عبر تسريح مئات الآلاف من الموظفين والعاملين، إلى الخصخصة وتحرير الاقتصاد والمبادلات الخارجية إلى رفع معدلات الفائدة. كما فتح منعم بلاده أمام التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال وأدخل مزيداً من "المرونة" في أسواق العمل، وربط العملة الأرجنتينية بالدولار في محاولة للسيطرة على التضخم وقدم الأمن والأمان للمستثمرين الأجانب. ودخلت البلاد سنتها الرابعة من الركود فأفلست عشرات الآلاف من الشركات. أما تلك التي صمدت بصعوبة في نشاطها فإنها بقيت تعاني من تخلف تكنولوجي كبير. كما ارتفعت معدلات البطالة ما شكل ضغطاً متزايداً على الأجور، بينما استغلت النخبة الحاكمة الخصخصة لتكديس ثروات جديدة.

تدفقت الأموال على البلاد وازدهرت منذ عام 1992 حتى أدركتها "أزمة التكيلا tequila" القادمة إليها من المكسيك. ففي غضون أسابيع قليلة خسر النظام المصرفي الأرجنتيني 18% من ودائعه. أما الاقتصاد الذي شهد نمواً بمعدل سنوي وسطي قدره 8%، فإنه وابتداءً من النصف الثاني من عام 1990 وحتى النصف الثاني من عام 1994 غاص في ركود حاد شديد الوطأة. فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 6.7% بدءاً من الربع الأخير لعام 1994 وحتى الربع الأول لعام 1996 وازداد عبء

⁴ لمزيد من التفاصيل قارن: "Argentynskie doświadczenia w zakresie stabilizowania gospodarki". Biuro Studiów i Analiz w Kancelarii Senatu, czerwiec 1994.

⁵ لمزيد من التفاصيل حول تاريخ التجربة الأرجنتينية في مجال الإدارة الذاتية للمصانع في فترة الأزمة قارن: فديريكو ماتياس روسي، "إدارة العمال الذاتية للمصانع- تجارب من الأرجنتين وحركة استعادة المصانع"، ترجمة وتقديم: عمرو عادلي (القاهرة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية - وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية، بدون تاريخ)، ص 2 ولاحقاً.

⁶ رئيس الأرجنتين خلال الفترة من 8 تموز/يوليو 1989 إلى 10 كانون الثاني/يناير 1999 عن "حزب العدالة".

⁷ خوان دومينجو بيرون (1895 – 1974)، رئيس جمهورية الأرجنتين لفترتين؛ الأولى في ما بين عامي (1946 و 1955)، والثانية بدأت عام 1973 وانتهت بوفاة عام 1974. وقد أنهى انقلاب عسكري فترة رئاسته الأولى عام 1955، مما اضطره إلى ترك الأرجنتين. ولكنه عاد إلى بلاده عام 1973 وانتخب رئيساً لها، ولكنه مال إلى أن مات بعد عام واحد. لمزيد من التفاصيل قارن: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86_%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%88%D9%86

الفوائد على الحكومة بمعدل يزيد عن 50% من عام 1994 وحتى عام 1996 وحدث تدفق هائل لرأس المال نحو الخارج وانكماش في احتياطي البلاد من القطع الأجنبي⁸. بالمقابل سجلت البطالة معدلات عالية فوصلت إلى 18%. ومع أن (البيزو) كان يقيم بأكثر من قيمته الحقيقية إلا أن تخفيض قيمته (خلافًا للوضع في المكسيك) كان مستبعداً بسبب الإصرار على المحافظة على ثبات سعر الارتباط بالدولار. تبع ذلك فترة انتعاش قصيرة استناداً إلى تدفقات رأس المال الأجنبي وذلك إلى حين وصول آثار الأزمة الاقتصادية الآسيوية (1997 – 1998) إلى روسيا الاتحادية أولاً ثم إلى البرازيل المجاورة للارجنتين. بسبب هذه الآثار مضافاً إليها أسعار عالية للفائدة كانت ضاغطة على الميزانية المحلية لتصل إلى حالة العجز، تشكل ضغط لا يحتمل على (البيزو) الأرجنتيني. وبدأ رأس المال الأجنبي والمحلي بالهروب للخارج تحسباً من اتخاذ الحكومة لإجراءات خفض قيمة العملة المحلية. بالمقابل تزايد دين الأرجنتين حتى صار أكثر من ضعف ما كان عليه بين عامي 1995 و 2001، كما وصلت قيمة الفوائد المستحقة على الدين إلى (5.9) مليار دولار مع حلول عام 2000. تقدم صندوق النقد الدولي لإسعاف الأرجنتين بقرض قيمته (6) مليارات دولار (وهو ثاني أكبر قرض بتاريخ هذا الصندوق حينذاك) وكان الصندوق قد أيد تثبيت سعر الدولار، وكان أيضاً ضد تخفيض قيمة البيزو لخشيته من النتائج التي قد تسبب التضخم (كما حصل في روسيا والبرازيل حيث كانت النتائج، بحسب وصف ستيغلنز، كارثية)⁹.

ولكن حتى هذه المعونة لم تستطع أن تصد التدفق للخارج. ففي عام 2001 خسر النظام المصرفي الأرجنتيني أكثر من 17% بالمائة، أي ما يعادل (14.5) مليار دولار. وقد بلغت الخسارة ملياري دولار في يوم واحد فقط هو يوم الثلاثين من تشرين الثاني/نوفمبر. ولأن صندوق النقد الدولي لا يتنازل عن وصفته "الأثيرة" مهما كانت الظروف والآثار، فقد رفض تقديم قرض إسعافي بحجة أن الأرجنتين لم تعالج بعد الخلل الحاصل في الميزانية. وتخلت الأرجنتين عن سداد ديونها واتخذت الحكومة إجراءات قيّدت بموجبها السحوبات المصرفية بدءاً من الأول من كانون الأول/ديسمبر بمبلغ 250 دولار في الأسبوع ونظمت أيضاً جميع تعاملات الحسابات الأجنبية التي تزيد عن (1000) دولار. وتبع ذلك اندلاع أعمال احتجاجية خلّفت العديد من القتلى، الأمر الذي دفع الرئيس دي لاروا de la Rua إلى الاستقالة كما استقال معه دومينغو كارفالو Domingo Carvallo، مهندس سياسته الاقتصادية. مع حلول السادس من كانون الثاني/يناير عام 2002 كان الرئيس الجديد دوهالدي Duhalde قد تخلى عن سياسة ثبات سعر الدولار وخفض البيزو، كما قرر أيضاً تجميد جميع حسابات الادخار لما فوق (3000) دولار، وبالتالي معاملة ودائع الدولار كما لو أنها ودائع بالبيزو.

ادت هذه الخطوة إلى انخفاض قيمة المدخرات إلى نحو ثلث قيمتها السابقة. وتم تحويل (16) مليار دولار بقوتها الشرائية من المدخرين إلى البنوك ومن خلالها إلى النخبة الاقتصادية والسياسية. لكن تبعات ذلك في إطار الاضطراب الاجتماعي كانت دراماتيكية وذات امتدادات بعيدة، فقد ازدادت البطالة كثيراً وقابلها انخفاض المداخيل. وقام العمال باحتلال المعامل المتوقفة عن العمل وأعادوا تشغيلها، وتأسست لجان التضامن في الأحياء بغرض البحث عن وسائل جمعية أفضل للحفاظ على البقاء، وأقيمت الاعتصامات لأجل مطالب سياسية هامة في الشوارع التي عطلت شبكات النقل¹⁰.

أمام هذا الرأي الشعبي العام الذي أعرب عن ازدرائه للبنوك والمستثمرين الأجانب ولصندوق النقد الدولي لم يستطع الرئيس الشعبي المنتخب كيرشنر Kirchner الذي خلف دوهالدي Duhalde إلا أن يوقف التعامل مع صندوق النقد الدولي وأن يتخلف عن تسديد ديون بمبلغ (88) مليار دولار، وأن يعرض مبدئياً السداد للدائنين الغاضبين بمعدل 25 سنت للدولار.

8 قارن: ديفيد هارفي، الوجيز في تاريخ النيوليبرالية...، مصدر سابق، ص 144-145.

9 المصدر السابق، ص 146.

10 المصدر السابق، ص 147.

المطلب الثالث: الحصاد المرّ.. خلاصات ودروس - آثار الازمة و "بركات" خيار الخصخصة

قبل كل شيء لا بد من الإشارة الى أن الأزمة الأرجنتينية تعتبر واحدة من الازمات المتلاحقة التي حدثت في عدة دول ناشئة، وهي عبارة عن أزمات هروب رؤوس الاموال في مظهرها. تلك الاموال التي تدخل وتخرج دون اذن مسبق، بوصفها احدى قواعد العولمة الرأسمالية وحرية حركة رؤوس الاموال و تدفق المعلومات والسلع والتكنولوجيا والافكار والبشر. لذلك فإن أي أزمة داخلية تحدث في البلدان الناشئة التي فتحت أبوابها أمام حرية حركة رؤوس الاموال تؤدي سريعا وبشكل مغالٍ فيه لدفع رؤوس الاموال الاجنبية إلى الهروب سريعا قبل ان تطالها التحقيقات و تمنعها من الهرب بغنائمها. ونضيف إلى ذلك أن رؤوس الاموال تبحث عن الربحية فقط بغض النظر عن مساهمة أنشطتها في اقامة اقتصاد حقيقي، حيث تركزت هذه الاموال في شراء الشركات العامة المعروضة للخصخصة وبدلا من تنشيطها لخلق فرص عمل جديدة قامت بتطبيق قواعد السوق الحرة عليها مما نتج عنه المزيد من البطالة¹¹.

وهكذا تبرز العولمة وجهها السلبي الذي تضع دول "الشمال" نظريته لتكون أدواته في تدمير اقتصاد "الجنوب". و بالفعل وكما يقول احد الكتاب: "اننا لم نسمع عن دولة متقدمة أصابتها آثار الازمة في تركيا أو في المكسيك أو جنوب شرق آسيا، بل كانت بنوك الشمال تتقدم في تلك الازمات .. لتلعب دور المنقذ لتلك الدول من ازماتها بإغراقها في مزيد من الديون"¹².

عندما دخلت الأرجنتين سنتها الرابعة من الأزمة الاقتصادية الخانقة، أصبحت عاجزة عن دفع ديونها الضخمة. كما أن معدل البطالة اقترب من 30%، وازداد عدد الفقراء من مليون إلى 14 مليون، و ارتفع عدد من هم تحت خط الفقر من 200 ألف إلى 5 ملايين، و ارتفعت نسبة الأمية من 2% إلى 12%، كما لم يؤثر التهرب الضريبي الذي قدر في عام 1998 بمقدار (40) مليار دولار أي قلق لدى المنظمة الدولية. و كانت آخر مكافأة للأرجنتين هي منحها قرضا في عام 1999 وتوصية رئيس صندوق النقد الدولي برفع المساعدات الموجهة للأرجنتين من (14) مليار دولار إلى (22) مليار دولار. وزاد خط الفقر، منذ أن أصبحت البلاد في صراع مع الكساد الاقتصادي.

كان الاقتصاديون النيوليبراليون ينافحون مؤكدين أن سوء الأوضاع الاقتصادية والعجز في المداخل ناجم عن سوء إدارة المؤسسات العامة، غير أن الوقائع الفعلية بينت أن الخصخصة التي طالت انجح هذه المؤسسات لم تمنع العجز من التفاقم ولا التخلص من الأزمة وآثارها. وهذه المرة أيضا لم يكن من مفر من الاستدانة! وطبقا للمعطيات المتوفرة فإن تهرب الشركات الأجنبية من الضريبة يُعد سببا رئيسيا من أسباب العجز، يضاف إليه العبء الضريبي المنخفض على المداخل الكبرى والانتقال الواسع للموارد العامة في اتجاه المجموعات الاقتصادية الكبرى، وخصوصا المالية منها. وتمثل خصخصة الضمان الاجتماعي، وخفض اشتراكات أرباب العمل نموجا صارخا على هذه السياسة إذ حرمت الدولة من (8) مليارات دولار سنويا، وهو رقم كان قريبا من عجز الموازنة السنوي. لقد خفّضت الدولة الأرجنتينية التي وعدت النخبة النيوليبرالية بتنقيتها من عوائقها البيروقراطية، حجمها ووزنها الاقتصادي لكنها بقيت خاضعة لتلاعب المجموعات المالية الكبرى. فعمليات الخصخصة التي شكلت نوعا من نزع الطابع الوطني عن المؤسسات قد رسمت واقعا اقتصاديا يمكن وصفه بـ "الكولونيالي".

أدى النهب المزدوج، الخارجي (سداد الدين) و الداخلي (الأرباح الباهظة التي تحقّقها المجموعات الاقتصادية الكبيرة) خلال سنوات قليلة الى استنفاد اقتصاد كان يعاني في الأساس من التراجع. فقد ارتفعت معدلات البطالة وازدادت أعداد الفقراء فقد كان هناك أكثر من (5) ملايين فقير في العاصمة الأرجنتينية (بوينس آيرس) وضواحيها فقط. علما انه كان يوجد في الأرجنتين في نهاية التسعينات (14)

11 قارن: توفيق المدني، "التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الارهاب - دراسة" (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، بدون تاريخ). متاح على الانترنت على موقع اتحاد الكتاب العرب على الانترنت على الرابط التالي: <http://www.awu-dam.org>

12 انظر: راوية عاطف مختار، "الأزمة المالية الأرجنتينية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 148، ابريل 2008، ص 16

مليون فقير (هذا مع العلم أن سكان الأرجنتين كان حينها يبلغ حوالي 37 مليون نسمة، أي أن الفقراء شكلوا في حينه 37.8% من السكان)، إضافة إلى أكثر من 3 ملايين معوز وأكثر من مليوني عاطل عن العمل¹³.

تتيح الوقائع السابقة القول بأن الركود الذي بدأت تعاني منه الأرجنتين بفعل الأزمة المذكورة لا يعد ظاهرة ظرفية ناتجة من أسباب عابرة بل هو واقع بنيوي نابع من رأسمالية تحولت إلى نظام للنهب. فالوقائع أثبتت فشل الأوهام الانتصارية التي لوح بها الليبراليون الجدد في التسعينات. فقد بينت التجربة الملموسة أنه لم يكن بالإمكان معادلة (البيزو) بالدولار إلا عبر عملية انكفاء اجتماعي لافت. فما بين العامين 1991 و 1998 سجلت الأرجنتين متوسط معدل نمو بلغ 5% مقابل 3.4% في مجمل بلدان أميركا اللاتينية. وتطورت إنتاجية الفرد في المرحلة نفسها بنسبة بلغت حوالي 30%، غير أن معدل الرواتب تراجع بنسبة 3%. وهذا هو أساس هذا النموذج، أي توزيع غير متكافئ (متفاوت) أكثر فأكثر لإرباح الإنتاجية التي استأثرت بها طبقة اجتماعية ضيقة جداً. ومن المعروف أن هذا التوزيع غير العادل وغير المقبول اجتماعياً هو من النوع الذي يتسبب بالتآكل الاقتصادي، ذلك أن غياب الدينامكية من السوق الداخلية لا يشجع الاستثمارات في النهاية ويكسب الطبقة الحاكمة تصرفاً ربيعياً مكشوفاً. هذا مع العلم أن ما أودع في الخارج من ثروات تعود إلى الزعماء السياسيين والنقابيين وأرباب العمل الأرجنتينيين بلغ (120) مليار دولار. ولمزيد من التفاصيل عن المشهد الاقتصادي خلال الفترة 1992 – 1998 انظر الجدول أدناه

جدول رقم (1)

الأرجنتين: المؤشرات الاقتصادية الأساسية خلال الفترة 1992 – 1998
(التغير السنوي %)

التفاصيل	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الناتج المحلي الإجمالي	9.6	5.7	5.8	- 2.8	5.5	8.1	3.9
أسعار الاستهلاك	17.5	7.4	3.9	1.6	0.1	0.3	0.7
الأجور الحقيقية (1995 = 100)	101.7	100.4	101.1	100.0	99.9	99.3	99.0
معدل البطالة (في المدن)	7.0	9.6	11.5	17.5	17.2	14.9	12.9

المصدر: Urszula Zuaławska, Argentyski kryzys walutowy – geneza, *Bank i Kredyt*, kwiecień 2003, s.40.

وإضافة لذلك فقد شهدت هذه الفترة ارتفاعاً كبيراً في حجم المديونية الخارجية للأرجنتين. ففي الوقت الذي بلغت هذه المديونية (62.8) مليار دولار في عام 1992 فإنها قفزت إلى (140.5) مليار دولار في عام 1998. وبالمقابل ارتفع العجز في الميزان التجاري خلال نفس الفترة من (5.5) مليار دولار إلى (7.6) مليار دولار¹⁴.

وكان من المفترض أن يصوت خلال شهر ديسمبر 2001 البرلمان الأرجنتيني على موازنة 2002 "العجز صفر" بمقتضى الوعود المقدمة مقابل مساعدة بقيمة (40) مليار دولار، ممنوحة من صندوق النقد الدولي منذ سنة.

وبما أن المفاوضات داخل الحكومة بين الأحزاب في السلطة مع مسؤولي صندوق النقد الدولي قد فشلت، وبسبب عدم التوصل إلى حل، فقد بادر صندوق النقد الدولي إلى وقف قروضه إلى الأرجنتين، الأمر الذي جعل البلاد متخلفة عن الدفع. وهنا عمت الكارثة !.

في آخر إجتماع عقده صندوق النقد الدولي برئاسة الألماني (هورست كولير) لبحث الوضع في الأرجنتين، توصل المجتمعون إلى **قناعة** بأن العجز في "الموازنة صفر" لم يتحقق، وأن الانتاج شلّ بالكامل، وأصبحت خزينة الدولة فارغة. وفي هذه الحالة لن يستطيع صندوق النقد الدولي أن يوصي بدفع قسم من (1) مليار دولار، المبلغ المقرر لشهر ديسمبر بقيمة (1.264) مليار دولار في اطار برنامج الـ (40) مليار دولار. وقال الناطق الرسمي للمؤسسة المالية الدولية **توماس داوسن** أن "على السلطات الأرجنتينية أن تحقق أهداف البرنامج التي حددتها، قبل أن تتسلم دولارا واحدا". و كان صندوق النقد الدولي و على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكبر شريك في الصندوق قد لعبا دورا كبيرا في مجارة الأرجنتين في تمويل سياساتها الخاطئة التي اتبعتها الحكومة. فقد استمر الصندوق في تجاهل الموقف المتداعي في الأرجنتين على الرغم من أنه كان بالأجدر أن يوقف تمويل السياسات الخاطئة منذ أعوام مضت. فمشكلة الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل العجز الحكومي هو مزيد من الابعاء بما فيها خدمة تلك الديون وتأخير الدفع أو تخفيض العملة في تلك الظروف عادة ما يؤديان إلى عدم استقرار الاسواق المالية و حدوث أزمات بالتبعية لدول الجوار¹⁵.

و لا يمكن للمرء أن يحصي كم هو عدد المرات التي طرح فيها صندوق النقد الدولي برامج إنقاذ مالي لهذه الحكومة أو تلك التي تواجه أزمة اقتصادية. كما لا يمكن أن نحصي أيضا الدعم "غير المشروط" الذي قدمته هذه المؤسسة المالية الدولية لبعض رؤساء الدول، على الرغم من أنهم ليسوا فاضلين ولا ديمقراطيين، و لكن لأن هذا الدعم يخدم المصالح السياسية والتجارية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية فقط.

وتطبيقا لبرنامج صندوق النقد الدولي وبضغط من الولايات المتحدة، قامت الأرجنتين بخصخصة شركات القطاع العام. وبما أن البلدان المجاورة خفضت عملاتها الوطنية، والدولار في ارتفاع مستمر، فقد **انهارت المنافسة الأرجنتينية**. وقاد استمرار التكافؤ بين الدولار والبيزو إلى إجبار البنك المركزي الأرجنتيني على رفع معدلات الفائدة. وكانت النتيجة أن أصبح النمو الاقتصادي سلبيا، وسقطت بذلك الأرجنتين في دوامة اللولب المعروف او الحلقة المفرغة:

- الركود الاقتصادي يعمق العجزات في الموازنة؛
- و المستثمرون الأجانب فقدوا الثقة، و المطلوب زيادة أكثر في معدلات الفائدة؛
- و لجأت الحكومة إلى تخفيض النفقات العامة؛
- الأمر الذي قاد إلى تعمق الأزمة الاقتصادية.

و لما كانت الحكومة الأرجنتينية لا تملك إمكانيات اللجوء إلى تخفيض عملتها الوطنية، فإنها أصبحت تطلب بالإحاح رؤوس الأموال الأجنبية من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. وهذا ما قاد إلى تفاقم مديونية الأرجنتين الخارجية التي انتقلت من (62) مليار دولار الى أكثر من (150) مليار دولار، أي ما شكل نصف الناتج الداخلي الخام، وإلى طلبها الدعم المالي الضروري من صندوق النقد الدولي من أجل تسديد ملياري دولار كدين انتهى اجله يوم 19 كانون الاول/ديسمبر 2001 . وبما أن الحكومة الأرجنتينية عجزت عن دفع هذا الدين، فقد أعلن هذا البلد إفلاسه المالي أمام المجتمع الدولي .

إن **الإفلاس المالي الأرجنتيني** الذي حدث بعد أحداث 19 ديسمبر 2001 مثل نهاية "المعجزة الأرجنتينية" لعقد التسعينات، التي حصلت على أرباح كبيرة من الشركات المتعددة الجنسية، وسمحت للعديد من الموظفين الكبار بمراكمة ثروات فاحشة بسبب انتشار الرشوة و الفساد على رأس قمة السلطة السياسية. فقد "شفط" الحكام الموارد التي دخلت إلى البلاد من عمليات الخصخصة الشاملة، و جعلت الاقتصاد الأرجنتيني خاضعا للمضاربة، وتابعاً للخارج. هذه الموضوعات تظهر ان الفساد ليست صناعة محلية صرفة بل عالمية البعد، و "فضيلة" الفاسدين في بلادنا، العراق، انهم "شفطوا" كل الثروة

الوطنية وسرقوها جهارا نهارا، و "على عينك يا تاجر" ! كما يقول المثل الشعبي .. دون ان يتعرضوا الى أية متابعة او محاسبة.

كما أن هذا الافلاس يعتبر إخفاقا كبيرا للصندوق النقد الدولي الذي كان يتابع بدقة متناهية حسابات الأرجنتين المالية منذ عشر سنوات، إذ أظهر الصندوق عجزا واضحا في ضمان التوازن المالي لهذا البلد، ولكل البلدان في "عالم الجنوب" التي تمتثل لأوامره و خططه المتعلقة بالإصلاح الهيكلي لإقتصاداتها.